مجلة جامعة أم القرى

لعلوم اللغات وآدابها

مجلة علمية محكَّمة نصف سنوية

العدد التاسع

محرم ١٤٣٤هـ / نوفمبر ٢٠١٢م

قـواعــد النشـــر

١- تُقبل الأعمال المقدمة للنشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها حسب المواصفات التالية:

أ. يقدم صاحب البحث أربع نسخ ورقية، ونسخة واحدة على أسطوانة ممغنطة (CD).

ب. يطبع البحث على برنامج Microsoft Word بالخط العربي التقليدي Traditional Arabic بنط ١٦ بمسافتين على وجه واحد، مقاس A4 (٢١ X ٢٩,٧سم)، بما لا يزيد حجم البحث عن أربعين صفحة، بما فيها المراجع والملاحق والجداول.

ج. ترقم صفحات البحث ترقيما متسلسلاً، بما في ذلك الجداول والأشكال وقائمة المراجع، وتطبع الجداول والصور والأشكال واللوحات على صفحات مستقلة، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن، وتكون الهوامش مكتوبة بطريقة آلية وليست يدوية.

د. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية لجميع الأبحاث، بما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة.

هـ. يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة، مع إرفاق نسخة موجزة من سيرته الذاتية، وتعهد خطي موَّقع من الباحث / الباحثين بعدم نشر البحث، أو تقديمه للنشر لدى جهات أخرى.

و. تُرفق أصول الأشكال مرسومة باستخدام أحد برامج الحاسب الآلي ذات العلاقة على أسطوانة ممغنطة (CD).

٢- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر والصفحة عند الاقتباس المباشر مثلاً (أبو زيد، ١٤٢٥هـ، ص١٧). وإذا كان هناك مؤلفان، فيذكر الاسم الأخير لهما مثلا (القحطاني والعدناني، ١٤٢٦هـ، ص ٥٣). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا (القرشي وآخرون، ١٤٢٧هـ، ص ١١٢) وفي حالة الإشارة إلى مصدرين لمؤلفين مختلفين فيشار إليهما هكذا (المكي، ١٤١١هـ ؛ المدني، ١٤٠٩هـ)، وفي حالة وجود مصدرين لكاتب واحد في سنة واحدة، فتتم الإشارة إليهما هكذا (المحمدي، ١٤٢٠هـ أ، ١٤٢٠هـ ب).

٣- تعرض المصادر والمراجع في نهاية البحث، على أن ترتب هجائياً، حسب اسم العائلة للمؤلف، ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، متبوعاً باسم الكتاب (تحته خط) أو المقال (بين علامتى تنصيص)، ثم رقم الطبعة فاسم الناشر (في حالة الكتاب) أو المجلة (في حالة المقالة ويوضع تحتها خط)، ثم مكان النشر (في حالة الكتاب) وتاريخ النشر. أما في حالة المقال فيضاف رقم المجلة،أو السنة، والعدد،وأرقام الصفحات.

٤- يمنح الباحث عشر مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه عمله. كما تمنح نسخة واحدة من العدد هدية لكاتب المراجعة العلمية، أو التقرير، أو ملخص الرسالة الجامعية.

المراسلات: ترسل جميع الأعمال والاستفسارات مباشرة إلى رئيس تحرير مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها. ص. ب ٧١٥، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

البريد الالكتروني: E-mail: jll@uqu.edu.edu.sa

حقوق الطبع: تُعَبِّر المواد المقدمة للنشر عن آراء مؤلفيها، ويتحمل المؤلفون مسؤولية صحة المعلومات ودقة الاستنتاجات. وجميع حقوق الطبع محفوظة للناشر (جامعة أم القرى)، وعند قبول البحث للنشر يتم تحويل ملكية النشر من المؤلف إلى المجلة.

التبادل والإهداء: توجه الطلبات إلى رئيس تحرير المجلة، جامعة أم القرى، ص. ب: ٧١٥، مكة المكرمة.

الاشتراك السنوي: خمسة وسبعون ريالاً سعودياً أو عشرون دولاراً أمريكياً، بما في ذلك أجور البريد.

تنويه: تصدر مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها بمسماها الحالي، بعد أن كانت جزءاً من مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، في مجلداتها (١-٢٠) الصادرة خلال الفترة (١٤١٩هـ- ١٤٢٨هـ) الموافق (١٩٩٩م -٢٠٠٧م).

رقم الإيداع ١٤٣٠/٢٣٥٩ وتاريخ ١٤٣٠/٣/١٨هـ - ردمد: ١٦٥٨/٤٦٩٤

مجلة جامعة أم القرى

لعلوم اللغـات وآدابها

مجلة دورية علمية مُحَكَّمة نصف سنوية، تصدر عن جامعة أم القرى، لنشر الأبحاث العلمية الأصلية في مجالات اللغات وآدابها وفروعها المختلفة، ذات الصبغة اللغوية في أطرها النظرية والتطبيقية. وتُرَحِّب المجلة بنشر جميع ماله علاقة بما سبق من مراجعات كتب، وتقارير أبحاث مُمَوَّلة، وتوصيات مؤتمرات وندوات وأنشطة علمية أخرى، وملخصات رسائل جامعية، باللغتين العربية والإنجليزية، والتي لم يسبق نشرها، أو تقديمها للنشر لدى جهات أخرى، وذلك بعد مراجعتها من قِبَل هيئة التحرير، وتحكيمها من الفاحصين المتخصصين.

المشرف العام

د. بكري بن معتوق عساس

مدير الجامعة

نائب المشرف العام

د. هاني بن عثمان ياسين غازي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس هيئة التحرير

أ. د. عبدالرحمن بن حسن العارف

هيئة التحرير

أ. د. سعد بن حمدان الغامدي

أ. د. عبدالله بن محمد العضيبي

أ. د. حامد بن صالح الربيعي

د. راجح بن سعد المغامسي

المحتويـات

- **وظائف البديع التعبيريّة في الحديث النبويّ**

د. جاسم سليمان الفهيد ..... ٩ – ٥٧

- **آفاق التصور الإسلامي للقضاء والقدر في شعر عمر بهاء الدين الأميري**

د. سمية بنت رومي بن عبدالعزيز الرومي ..... ٥٩ – ١١٤

- **تحليل الخطاب و تعليم الإنشاء للناطقين بغير العربية**

أ. د. وليد أحمد العناتي ..... ١١٥ – ١٥٦

- **النوى الإيقاعية في بحور الشعر العربي**

د. حسام محمد أيوب ..... ١٥٧ – ٢٠٢

- **خفاء الإعراب في المبني وأثره في التقعيد النحوي**

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ..... ٢٠٣ – ٢٤٢

- **المفارقة في النثر العباسي**

أ. د. صالح بن عبد الله الخضيري ..... ٢٤٣ – ٢٧٦

- **حذف حرف الجر وآثاره النحوية**

د. علي بن محمد أحمد الشهري ..... ٢٧٧ – ٣٣٠

ورد البحث في ١٠/ ١٠/ ١٤٣٣هـ وقُبل للنشر في ٣/ ٣/ ١٤٣٤هـ

حذف حرف الجر وآثاره النحوية

د. علي بن محمد أحمد الشهري

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة حروف الجر العاملة في كلام العرب وهي مضمرة، سواء أكان ذلك في الفصيح الصحيح من كلام العرب المحتج بكلامهم أم في الشاذ النادر، مع بيان الأسباب التي دعت النحويين للقول بإضمار الجار.

ويلقي البحث الضوء على كثير من القضايا المتعلقة بهذا الباب؛ كالجر على التوهم، والنصب على نزع الخافض، والعطف على عاملين؛ لما لها من صلة كبيرة بهذا البحث.

Elimination of the Preposition and its Syntactic Effects

Abstract

This research aims to study the prepositions in the language of the Arabs, which is implicit, either in the classical words of Arab or in the rare abnormal with explanation of the reasons caused the grammarians to say of hiding the preposition.

The research sheds light on many of the issues relating to this topics; guessing the preposition, and contestation of the preposition, and impact on the two nouns; due to its great relevance to this research.

المقدمة

إنّ مما تتميز به اللغة العربية الإعراب في أواخر أغلب كلماتها، ومن ذلك الجر في الأسماء إذا استحقت ذلك، ولما كان النحو العربي قائمًا على نظرية العامل والمعمول التي تفسر الحركات على أواخر الكلم فقد حدد النحويون العوامل الجارة وبينوا عملها ومعناها، ونصوا على أنه على الرغم من قوة عوامل الأسماء فإنها تعمل محذوفة قياسًا أحيانًا، وشذوذًا مما لا يقاس عليه أحيانًا أخرى، ولم يمنعهم ذلك – الشذوذ – من اللجوء إلى هذا الأصل المرفوض عند الاضطرار، وذلك عندما يتعذر وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، وذلك في مثل العامل في المجرور على التوهم أو العامل في المضاف إليه وغيرهما.

ولما كان موضوع حرف الجر العامل تقديرًا يدور في أبحاث النحويين ومسائلهم، فإني رأيت أن أبحث في كل ما يتصل بهذا الموضوع لأتبين المواضع القياسية والشاذة، والأسباب التي دعت النحويين بالقول به على الرغم من أنه من الأصول المرفوضة.

وقد اتبعت في البحث منهجًا استقرائيًّا نقديّا؛ استقرائيًّا للمواضع التي حذف فيها حرف الجر، وما ترتب على هذا الحذف من أحكام نحوية، ونقديًّا بعرض الآراء واختيار أقواها من وجهة نظري، وتفنيد ما أراه ضعيفًا منها.

التمهيد

العامل وأثره في النحو العربي

يعدّ الإعراب من أهم السمات التي تتميز بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات، يقول ابن فارس: «باب ذكر ما اختصت به العرب.

من العلوم الجليلة التي خصّت بها العرب - الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[١]. ولما كانت هذه الحركات بهذه المنزلة العظيمة فقد أولاها النحويون عناية بالغة، فوضع النحاة المتقدمون - وعلى رأسهم الخليل وسيبويه - نظرية العامل والمعمول التي تفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات المعربة.

وقد سار النحويون جميعًا على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم في النظر إلى اللغة العربية من خلال هذه النظرية، التي صنفت فيها الكلمات إلى أنواع مختلفة، فمنها مايكون عاملًا ومعمولًا، كالأفعال والأسماء المشتقة، ومنها ما يكون معمولًا كالأسماء الجامدة، ومنها ما يكون عاملًا فقط كحروف الجر والحروف التي تنصب الفعل المضارع،....،.

وقد ترتب على ذلك كثير من الأصول والقواعد التي من أهمها:

أولاً: أن يكون العامل مختصًّا، إمّا بالأسماء وإمّا بالأفعال، يقول الأنباري: «العامل إنّما كان عاملاً لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل»[٢]، ويقول الرضي الأستراباذي: «وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين»[٣].

ولذلك رأى النحويون أنّ "ما" التميمية أقوى من جهة القياس من "ما" الحجازية؛ لأنّ "ما" تدخل على الأسماء والأفعال، وحقها ألاّ تعمل، يقول ابن يعيش: «اعلم أنَّ "ما" حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أن لا يعمل شيئًا؛ وذلك لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، على حدّ همزة الاستفهام وهل، ألا ترى أنَّك لـمّا قلت: هل قام زيد، وهل زيد قائم، فوليه الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال؛ لعدم اختصاصها، فهذا هو القياس في "ما"؛ لأنّك تقول: ما قام زيد، كما تقول: ما زيد قائم، فيليها الاسم والفعل، غير أنَّ أهل الحجاز يشبهونها بليس، ويرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، كما يفعل بليس كذلك، تقول: ما زيد منطلقًا، وما أخوك خارجًا، فاللغة الأولى أقيس»[٤].

وقد كان البصريون أكثر التزاما بـهذا الأصل من الكوفيين كما سيأتي معنا لاحقًا.

ثانيًا: أنّ الأصل في العامل أن يكون ظاهرًا؛ ولذا لا يحذف إلا إذا دل عليه دليل، كحذف الفعل في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ (النحل ٣٠)، أي أنزل خيرًا.

ولذا لا يجيز النحويون حذف "إن" وأخواتـها وحروف الجر مع بقاء عمل العامل المضمر، يقول سيبويه: «وليس كل جار يضمر؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد»[٥].

ثالثًا: أنّه لا يمكن أن يكون في اللغة معمول بلا عامل أو عامل بلا معمول؛ ولذلك اجتهد النحويون كثيرًا في تأويل ما يخالف هذه الأصول.

أمّا حروف الجر فهي من العوامل المختصة بالأسماء، وإنما عملت الجر دون الرفع والنصب لعلة ذكرها النحويون، يقول الأنباري: «وإنما وجب أن تعمل الجر؛ لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع أيضًا في الفاعل، وإلى النصب في المفعول، لم يبق إلاّ الجر، فلهذا وجب أن تعمل الجر، وأجود من هذا أن تقول: إنما عملت الجر؛ لأنها تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجر وقع وسطًا بين الرفع والنصب، فأعطي الأوسط الأوسط»[٦].

وقد جعل النحويون العوامل الداخلة على الأسماء أقوى من العوامل الداخلة على الأفعال، يقول الأنباري: «عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال»[٧].

لكنهم ذكروا أنّ الجار والمجرور كالكلمة الواحدة؛ ولذا لا يجوز الفصل بينهما أو إضمار الجار وبقاء عمله، لأنه – على حدّ قول سيبويه –: «قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنّهما كلمة واحدة»[٨]، وقوله أيضًا: «جاز: لاهِ أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله؛ لأنّه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار»[٩].

وقد جاء في كلام العرب إضمار الجار وبقاء عمله في صور عديدة، منها ما كان مضمرًا في الكلام إضمارًا ظاهرًا يجب تقديره ليصح الكلام، ومنها ما كان مضمرًا لأجل استقامة الأصول والقواعد النحوية عند من يقول بهذا الإضمار، وسنذكرها كلها بالتفصيل على النحو التالي:

حروف الجر المضمرة العاملة قياسًا في كلام العرب

مما سمع عن العرب مجيء الاسم مجرورًا بحرف جر مضمر في عدة مواضع، هي:

أولاً: جر تمييز (كم) الاستفهامية، نحو: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟

ورد في هذا الأسلوب نصب ما بعد كم وجره، والنصب هو الأكثر في كلام العرب، وهو القياس، والجر لغة لبعض العرب رواها الخليل، يقول سيبويه: «وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوها هاهنا؛ تخفيفًا على اللسان، وصارت "على" عوضًا منها»[١٠].

وقد جعلها بعض النحاة من القبيح؛ لأنّ إضمار حروف الجر ضعيف، يقول المبرد: «والبصريون يجيزون على قبح: على كم جذعٍ، وبكم رجلٍ، يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلًا على (من) ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذع، و(بكم من رجل)؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنّه لا يجوز الإضمار، وليس إضمار (من) من حروف الخفض بحسن ولا قويّ، وإنّما إجازته على بعد، وما ذكرت لك حجة من أجازه»[١١].

وقد أخذ أكثر النحويين بقول الخليل وسيبويه إلا ما نسب إلى الزجاج[١٢]، فقد ذكر بعضهم أنه زعم أن تمييز (كم) مجرور بالإضافة، يقول الرضي الأستراباذي: «ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا انجرت هي بحرف الجر، نحو: على كم جذعٍ بيتك مبني، وبكم رجلٍ مررت، فيجوز في مثله الجر مع النصب،...، فالجر عند الزجاج بسبب إضافة (كم) إلى مميزه كما في الخبرية،...، وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة»[١٣].

وقد احتجّ الجمهور بدليلين:

أحدهما: أنّ كم الاستفهامية لا يصلح أن تعمل الجر؛ لأنّها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر، فكذا ما قام مقامه.

والثاني: أنّ الجر بعد(كم) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على (كم)، فاشتراط ذلك دليل على أنّ الجر بـ(من) مضمرة؛ لكون حرف الجر الداخل على (كم) عوضًا من اللفظ بـ(من)» [١٤]

والذي يظهر لي أنّ الذي منع الجمهور من القول بالإضافة أمران:

الأول: أنّ مميز الاستفهامية لا يكون إلا منصوبًا، ولـمَّا جاء مجرورًا أولوه بتقدير حرف الجر.

الثاني: أنه قد اجتمع على التمييز عاملان، حرف الجر و(كم)، ولا يعمل عاملان في معمول واحد، يقول الأنباري: «محال أن يعمل عاملان في معمول واحد»[١٥]، كما أنّ من أصولهم النحوية – كما يقول الأنباري - «أنّ عاملاً لا يدخل على عامل»[١٦].

أمّا الزجاج الذي قاس (كم) الاستفهامية على الخبرية فقال بالإضافة، فأحسب أن رأيه في غاية الضعف؛ لما ذكره العلماء من عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد.

ثانيًا: تمييز (كم) الخبرية:

ذهب نحاة البصرة إلى أنه يجوز جر تمييز (كم) الخبرية بالإضافة، فيقول سيبويه: «واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك نحو: مائتي درهم، فانجر الدرهم؛ لأن التنوين ذهب، ودخل فيما قبله، والمعنى معنى (رب)، وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب...، واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم و(رب) غير اسم»[١٧].

فالنص واضح الدلالة على جر تمييز (كم) الخبرية عند سيبويه بالإضافة، وتابعه نحاة البصرة[١٨].

وخالف الفراء من الكوفيين نحاة البصرة في عامل الجر في تمييز (كم) الخبرية؛ حيث ذهب إلى أنّه مجرور بـ(من) مقدرة، فيقول عند كلامه عن قوله تَعَالَىٰ: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ (البقرة ٢٤٩): «فإذا ألقيت (من) كان في الاسم النكرة النصب والخفض، من ذلك قول العرب: كم رجل كريم قد رأيت، وكم جيشًا جرارًا قد هزمت...، وقد أنشدوا:

كم عمة لك يا جرير وخالةفدعاء قد حلبت علي عشاري

رفعًا ونصبًا وخفضًا...، ومن خفض قال: طالت صحبة (من) للنكرة في (كم)، فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا، كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله، فخفض يريد: بخير»[١٩].

وقد علل الرضي ما ذهب إليه الفراء بكثرة دخول (من) في هذا الموضع، يقول: «والجر في مميز الخبرية بإضافتها إليه، خلافا للفراء، فإنّه عنده بـ(من) مقدرة،...، وإنَّما جوَّز الفراء عمل الجار المقدر هاهنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادرًا، لكثرة دخول (من) على مميز الخبرية، نحو: (وَكَم مِّن مَّلَكٍ) (النجم ٢٦)، و(وَكَم مِّن قَرْيَةٍ) (الأعراف ٤)، والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه»[٢٠].

وقد نشأ عن هذه المسألة الخلافية في عامل الجر في مميز (كم) الخبرية خلاف آخر بين الفراء والبصريين، وهو «جواز الفصل بين (كم) الخبرية ومجرورها، حيث يرى أهل البصرة منع ذلك ووجوب نصب التمييز حملًا على الاستفهامية»[٢١]؛ لأن

من أصولهم النحوية عدم جواز الفصل بالجملة بين المتضايفين، أما الفراء فجوز جره؛ لأنّه يجره بـ(من) المقدرة لا بالإضافة[٢٢].

ثالثًا: الجر بـ(رب) المحذوفة بعد (الواو):

ورد عن العرب الجر بعد (واو رب) كثيرًا، وبعد (الفاء) و(بل) قليلاً، يقول ابن عقيل: «لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلاَّ في (رُبَّ) بعد (الواو) وفيما سنذكره، وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلاً، فمثاله بعد الواو قوله:

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خاوي المُـخْتَرِقِنْ

ومثاله بعد الفاء قوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تمَائِمَ مُحْوِلِ

ومثله بعد (بل) قوله:

بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قتمُهْ لا يُشْتَرَى كتّانُه وجهْرمُه

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو»[٢٣].

وقد جعل الرضي الأستراباذي الجر بـ(ربَّ) محذوفة بعد (الواو والفاء وبل) خاصًا بالشعر، يقول: «ويحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله إذا كان الجار (رب) بشرطين: أحدهما- أن يكون في الشعر خاصة، والثاني- أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو بل»[٢٤].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في عامل الجر في الاسم المجرور بعد الواو، فذهب البصريون إلى أنّه مجرور بـ(رُبَّ) مقدرة، يقول سيبويه: «ومن العرب من

يقول: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنّه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا، وهم ينوونه، كما حذف (رُبّ) في قوله:

وجدّاءَ ما يرجى بـها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ربيبها»[٢٥].

وقد استدل البصريون بأن قالوا: إنما قلنا: إنّ الواو ليست عاملة وأنَّ العمل لربَّ مقدرة؛ وذلك لأنّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًا، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملًا، وإذا لم يكن عاملًا وجب أن يكون العامل ربّ مقدرة»[٢٦].

وما ذهب إليه البصريون لا يستقيم من وجهين:

أولاً: إنَّـهم يضمرون "رُبَّ"، والإضمار خلاف الأصل، كما يقول العلماء[٢٧].

ثانيًا: ليست الواو هنا واو العطف؛ لأنَّ واو العطف تفيد الجمع المطلق، والواو في هذا الموضع تفيد ما تفيده "ربَّ" من التقليل أو التكثير.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ واو "ربَّ" تعمل في النكرة الخفض بنفسها»[٢٨].

وقد استدل أهل الكوفة بدليلين:

أولاً: أن الواو نابت عن "رُبَّ"، فلما نابت عن "رُبّ"، وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم، فإنَّـها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو هاهنا، لما نابت عن "رُبّ" عملت الخفض، كما تعمل "رُبّ"[٢٩].

ثانيًا: أنَّ واو "رُبَّ" تكون في أول الكلام وفي بداية القصائد، ولو كانت عاطفة ماجاز ذلك فيها، يقول الأنباري: «والذي يدل على أنَّـها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو أول القصيدة كقوله:

وبلدٍ عاميةٍ أَعْمَاؤُهُ

وكقول الآخر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِـها أَنِيْسُ

وما أشبه ذلك، فدلَّ على أنّها ليست عاطفة، فبان بـهذا صحة ما ذهبنا إليه»[٣٠].

والذي نراه أن مذهب الكوفيين هو الصحيح، وذلك من ثلاثة أوجه:

أولاً: أن قول أهل الكوفة لا يؤدي إلى التقدير الذي نجده في قول البصريين، فهم يقدرون "رُبّ" محذوفة بعد الواو، كما يقدرون معطوفًا عليه قبل واو "ربّ" إذا جاءت في بداية الكلام، يقول الأنباري: «وقولهم: إنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة كقوله:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤُهُ

فنقول: هذه الواو واو العطف، وإن وقعت في أول القصيدة؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر، كأنه قال: رب قفر طامس أعلامه سلكته، وبلد عامية أعماؤه قطعته»[٣١].

ثانيًا: أن قول البصريين يؤدي إلى أن يعمل حرف الجر محذوفًا، وذلك خلاف الأصل، كما أنّه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول ابن معط: «فعند سيبويه جره بـ"رُبّ" المضمرة، وحجته التمسك بالأصل، وأنَّ الواو حرف عطف، وهو لا يعمل، وأنّه لو جر بـها لجر بواو المصاحبة، وأنَّ "ربّ" يجوز ظهورها معه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأنّه يلزم من الجر بالواو دخوله على المضمر وكفه بـ"ما"، وفيه نظر، إذ القول بإعمال حرف الجر مع الحذف على خلاف الأصل، فقلنا: الجر بالواو ليكون الجار موجودًا، وذلك هو الأصل»[٣٢].

فالبصريون يدركون أنَّ إعمال حرف الجر المضمر خلاف الأصل، ولكنهم قالوا به في هذه المسألة ليحافظوا على أصل آخر يرونه ضروريًّا في صحة العمل، وهو الاختصاص، يقول الرضي: «وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين»(٣٣).

ثالثًا: أن هذه الواو تعمل عمل "رب" وتؤدي معناها، ولا علاقة لها بواو العطف، فواو العطف تفيد الجمع المطلق، وواو "رب" تفيد التقليل أو التكثير.

رابعًا: الجر بـ(رُبَّ) مضمرة بعد الفاء وبل:

ورد عن العرب الجر بعد الفاء وبل، وقد جعل ابن عقيل ذلك قليلاً، يقول: «وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلاً»(٣٤).

أمّا ابن هشام فقد جعل الجر بعد الفاء كثيرًا وبعد بل قليلاً، يقول: «وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهن أقل»(٣٥).

وقد نصَّ الرضي على أن لا خلاف بين النحويين في أن الجر ليس بالفاء وبل، يقول: «والفاء، كقوله:

فإن أهْلكْ فَذِيْ حنقً لظاهُ عليَّ تكادُ تلتهبُ التهابَا

وبل، كقوله:

بلْ بلدٍ ذي صعدٍ وأضباب

أمّا الفاء وبل، فلا خلاف عندهم أنَّ الجر ليس بهما، بل بـ(رُبَّ) مقدرة بعدهما؛ لأنّ "بل" حرف عطف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط»(٣٦).

لكن ورد عند ابن هشام أن بعضهم زعم أن الفاء وبل تجران ما بعدهما، يقول: «الفاء حرف مهمل، خلافًا لبعض الكوفيين في قولهم: إنَّها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، وللمبرد في قوله إنها خافضة في نحو:

فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضعٍ .....

فيمن جر مثلاً والمعطوف»[٣٧].

ويقول: «ومن دخولها على الجملة قوله:

بلْ بلدٍ ملءُ الفجاجِ قتمُهْ

إذ التقدير: بل رُبَّ موصوف بهذا الوصف قطعته، ووهم بعضهم فزعم أنَّها تستعمل جارة»[٣٨].

خامسًا: (جار أمسِ):

ذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ "أمسِ" مجرور بحرف جر محذوف، وليس مبنيًّا كما يرى جمهور النحويين، يقول سيبويه: «وزعم الخليل أنّ قولهم: لاه أبوك، ولقيته أمس ِ، إنَّما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس ِ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على اللسان»[٣٩].

وردّ سيبويه ما ذهب إليه الخليل، فقال: «ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول: ذهب أمسِ بما فيه»[٤٠].

وقد كان للنحاة أكثر من تعليل في سبب بناء أمسِ على الكسر ليس هذا مقام بسطها.

سادسًا: عامل الجر في المضاف إليه:

اختلف النحويون في عامل الجر في المضاف إليه، هل هو المضاف أو حرف جر مقدر؟، فذهب سيبويه إلى أنَّ المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه، يقول:

«والجر إنّما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أنَّ المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا...، وأما الأسماء فنحو: مثل، وغير، وكل، وبعض، ومثل ذلك أيضًا الأسماء المختصة نحو: حمار، وجدار، ومال، وأفعل، نحو قولك: هذا أعمل الناس، وما أشبه هذا من الأسماء كلها، وذلك قولك: هذا مثل عبد الله، وهذا كل مالك وبعض قومك، وهذا حمار زيد وجدار أخيك، ومال عمرو، وهذا أشد الناس»[٤١].

ويقول أبو حيان: «وجر الثاني هو بالاسم المضاف إليه هذا مذهب سيبويه»[٤٢]، ويقول السيوطي: «والأصح أنَّ الجر في المضاف إليه بالمضاف، قاله سيبويه»[٤٣].

وحجة أصحاب هذا المذهب أن الأصل في الأسماء الإضافة، إذا تعلق أحدهما بالآخر[٤٤].

أما الزجاج وابن الحاجب وغيرهم من النحاة فقد ذهبوا إلى أن العامل في المضاف حرف جر محذوف، يقول الزجاج: «إن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام»[٤٥].

ويقول ابن يعيش: «وأما المقدر فنحو: غلام زيدٍ وخاتم فضةٍ، فالعامل هنا حرف الجر المقدر، والتأثير له، وتقديره: غلام لزيد وخاتم من فضة، لا ينفكُّ كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين»[٤٦].

ويقول أبو حيان: «وعند قوم أن اللام أو من هو الخافض»[٤٧].

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بأنّ المضاف ليس اسمًا مشتقًّا فيستحق أن يعمل الجر في المضاف إليه، يقول ابن يعيش: «... وأما المقدر فنحو: غلام زيد وخاتم فضة، فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له، وتقديره: غلام لزيد وخاتم من فضة، لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين، ولولا تقدير وجود الحرف

المذكور لما ساغ الجر، ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من»[٤٨].

وزاد بعضهم الإضافة بمعنى "في"، يقول ابن مالك: «وقد أغفل النحويون التي بمعنى "في"، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ (البقرة ٢٠٤)[٤٩]، وكقوله تَعَالَىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة ٢٢٦)، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ (يوسف ٤١)، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ (سبأ ٣٣)، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «فلا يجدون أعلم من عالم المدينة»[٥٠]، وقول العرب: شهيد الدار وقتيل كربلاء. ومنه قول الشاعر:

لهم سلفٌ شمٌّ طوالٌ رماحُهُمْ يسيرونَ لا ميلُ الرّكُوبِ ولا عُزْلا

ومثله:

مهادِي النَّهارِ لجاراتِهِم وباللّيلِ هُنَّ عليهِ حرامُ

ومثله:

وغيث تبطنت قربانه بأجرد ذي ميعة منهمر

مسح الفضاء كسيد الإباء جميم الجراء شديد الحضر

... فلا يخفى أن معنى "في" في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصح ما أوردناه والحمد لله»[٥١].

والذي نراه أن ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه بعض النحويين هو الراجح على ضعفه؛ لما يلي:

أولًا: أنّ التقدير خلاف الأصل، يقول الأنباري: «ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير»(٥٢)، وما قاله سيبويه ليس فيه دعوى التقدير.

ثانيًا: أنّ «الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلًا في نفسه»(٥٣).

حروف الجر المحذوفة العاملة شذوذًا في كلام العرب

أولاً: الجر بـ(رُبَّ) المضمرة من غير عوض في بعض الأبيات:

ورد عن العرب الجر بـ(رب) المضمرة من غير عوض في بعض الأبيات، يقول جميل بن معمر:

رسمِ دارٍ وقفت في طللِه ... كدْتُ أقضي الحياةَ من جللِه

وقد جعله النحويون من الشاذ، يقول الرضي: «ويحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله إذا كان الجار رُبَّ بشرطين: أحدهما- أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني- أن يكون بعد الواو أو الفاء أو بل، وأما حذفها من دون هذه الحروف نحو:

رسمِ .....

فشاذ في الشعر أيضًا»(٥٤).

وقد أورد الأنباري في الإنصاف بيتًا آخر جاء الاسم فيه مجرورًا بـ"رب" مضمرة، يقول: «... قد جاء عنهم الجر بإضمار رب من غير عوض منها، وذلك نحو قوله:

رسمِ دار وقفت في طللِه ... كدت أقضي الحياة من جللِه

وقال الآخر:

مثلِـــك أو خـــيرٍ تركـــت رذيّـــة تقلــب عينيهــا إذا طــار طــائر»[٥٥]

وبالرجوع إلى هذا البيت في كتاب سيبويه وجدت أنَّ الرواية مختلفة، يقول سيبويه: «وقال الشاعر العنبري:

وجــدَّاءَ مــا يُرجَــى بهــا دُو قَرابــةٍ لِعطْـفٍ ومـا يخْشَـى السـماةَ ربيبُهـا

وقال امرؤ القيس:

ومثلِــك بكــرًا قــد طرقــت وثيبًــا فألهيتُهـــا عـــن ذيْ تمَـــائمَ مغيـــلِ

أي ربَّ مثلك. ومن العرب من ينصبه على الفعل.

وقال الشاعر:

ومثلِــك رُهْبَــى قــد تركــتُ رذيَّــةً تقلـــبُ عيْنيهَـــا إذا مـــرَّ طـــائرُ

سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب»[٥٦].

ولعل الرواية قد وصلت ابن الأنباري هكذا، ويبقى أن الجر فيما رواه من شواهد هو من الشاذ النادر التي منع الأنباري من القياس عليها، يقول: «لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها»[٥٧].

ثانيًا: حذف حرف الجر في القسم مع بقاء عمله:

أجاز بعض البصريين حذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله، في نحو: اللهِ في القسم، أما الكوفيون فقاسوا بقية الألفاظ المقسم بها على "الله"، يقول سيبويه: «...

ومثل ذلك: اللهِ لا أفعل»[٥٨]. ويقول الرضي: «اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسًا إلا في نحو: الله قسمًا عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على "الله" نحو: المصحفِ لأفعلن»[٥٩].

وقد منع ذلك المبرد، يقول: «واعلم أن من العرب من يقول: اللهِ لأفعلنّ، يريد الواو، فيحذفونـها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنّما ذكرناه؛ لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي»[٦٠].

وقد منع البصريون ما ذهب إليه أهل الكوفة من قياس بقية الألفاظ المقسم بها على "الله"، فقالوا: إن ذلك غير جائز؛ لاختصاص لفظة "الله" بخصائص ليست لغيرها تبعًا لاختصاص مسماها بخصائص، فمنها اجتماع "يا" واللام في: (يا الله)، ومنها قطع الهمزة في: يا أللّه، و فألله وها ألله، ومنها الجر بلا عوض من الجار، ومع عوض عنه بـهاء التنبيه نحو: ها الله، وهمزة الاستفهام نحو: آلله، ومنها تعويض الميم عن حروف النداء نحو: اللهم، ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر»[٦١].

والذي يراه الباحث أنّ حذف حرف القسم الجار غير جائز، لأنَّ ما جاءنا عن العرب منه قليل في فصيح كلامهم في شعر أو نثر، كما أننا لا نجد له نماذج في القرآن الكريم، وما رواه النحاة لعل مبناه على لغة من لغات العرب أو بعض لهجات الخطاب اليومية.

ثالثًا: (لاه) ونحوها في قول العرب:

يرى الخليل بن أحمد فيما حكاه عنه سيبويه أنَّ "لاه" في قول العرب: لاه أبوك مجرور بلام مقدرة، يقول الرضي: «وقال الخليل في: لاهِ أبوك: إنّه مجرور بلام مقدرة،

كما قال في أمس في نحو: فعلته أمس ِإنه مجرور بالباء، والأولى بناؤهما، كما ذكرنا في الظروف المبنية»[٦٢].

رابعًا: حذف حرف القسم الجار وجر لفظ الجلالة بعده إذا كان هناك عوض

أجاز النحويون حذف حرف القسم الجار وجر لفظ الجلالة بعده إذا كان هناك عوض، يقول سيبويه: «وإذا قلت: لا ها اللهِ لا أفعل لم يكن إلاّ الجر، وذلك أنّه يريد: لا والله، ولكنّه صار "ها" عوضًا من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبة.

ومثل ذلك: آلله لتفعلنّ؟ إذا استفهمت أضمروا الحرف الذي يجر وحذفوا تخفيفًا على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلًا منه في اللفظ معاقبًا»[٦٣].

ويقول أيضًا: «وقد دخلت في موضع غير هذا فلم تغيره عن حاله قبل أن تدخله، وذلك قولهم: لا سواءٌ. وإنما دخلت لا هنا؛ لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء. ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواءٌ، فجاز هذا كما جاز: لا ها اللهِ ذا، حين عاقبت ولم يجر ذكر الواو»[٦٤].

والذي يظهر أن سيبويه يحكي هذا عن العرب، وقد نص على ذلك، فقال: «هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو، وذلك قولك: إي هاللهِ ذا، تثبت ألف ها؛ لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: إي هللّه ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في القسم هنا إلا الجر؛ لأن قولهم: ها صار عوضًا من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفًا على اللسان، إلا أن الواو لا تظهر هاهنا كما تظهر في قولك: والله، فتركهم الواو هاهنا البتة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفًا على اللسان، وعوضت منها "ها". ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم: الله ِلأفعلنّ، إذن لدخلت الواو، وأما قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف

عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم»[٦٥].

خامسًا: ورد عن رؤبة أنه قيل له: كيف أصبحت؟ فقال:خيرٍ عافاك الله.

وقد ردّ جمهور النحويين هذا بأنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه؛ لأنّ حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها، يقول أبو حيان: «أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وإبقاء عمله إلا إذا عوّض منه،...، وجعلوا قول العرب: "خيرٍ" من الشاذ الذي لا يقاس عليه»[٦٦].

سادسًا: جاء عن الفرزدق قوله:

إذا قِيْـلَ أيُّ النَّـاسِ شَـرُّ قَبيلـةٍ أشـارتْ كُلَيْـبٍ بـالأكفِّ الأصـابعُ

حيث استدلَّ به بعض النحاة على بقاء عمل حرف الجر بعد حذفه، والتقدير: أشارت إلى كليب.

كما ذكر ابن مالك عددًا من الأبيات حذف فيها حرف الجر وبقي عمله، يقول: «... والمسموع كقول الشاعر:

ألا تسـأل المكـي ذا العلـم مـا الـذي يجـوز مـن التقبيـل في رمضـان

فقـالَ لـي المكـيُّ أمـا لزوجـةٍ فسـبـعٌ وأمـا خلـةٍ فثمـان

أراد وأمّا لخلة.

وكقول الآخر:

وكريمـةٍ مـن آل قـيسَ ألفتـهُ حتـى تبـذخَ فـارْتَقَى الأعـلام

أراد: في الأعلام»[٦٧].

وما دامت الرواية وردت لغة عن العرب، فإننا لا نملك سوى قبولها، والعمل بمقتضاها،لكننا نقول إنّه وردت في بيت الفرزدق روايتان أخريان بالرفع والنصب، فيقول البغدادي: «وقد رأيته في ديوانه وفي المناقضات منصوبًا، وأنشد أبو علي الفارسي في التذكرة القصرية بالرفع، وكذا رأيته في شرح المناقضات، قال شارحها: أراد أشارت الأصابع: هذه كليب، ويروى "أشرت كليبا" أي: رفعت»[٦٨].

أمّا بقية الأبيات فلم نعثر على قائليها، فهي من الأبيات المجهولة التي تشيع كثيراً في كتب النحويين.

سابعًا: أجاز ابن مالك القياس على قول عمرو بن قنعاس:

ألا رجـــــلٍ جـــــزاه الله خـــــيرًا .....» [٦٩]

يريد: ألا من رجلٍ، فيجعل ابن مالك حذف حرف الجر في هذا الموضع مقيسًا، وموضع الكلمة إذا تعيّن وعرف جاز إضمارها، بل جميع مواضع الإضمار الواجب في كتاب سيبويه كلها لتعيّن موضع المضمر.

وفي البيت رواية أخرى بالنصب، يقول سيبويه: «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قوله:

ألا رجلًـــــا جـــــزاه الله خـــــيرًا يـــــدلُّ علـــــى محصـــــلة تبيـــــتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيرًا من ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلا جزاه الله خيرًا، وأما يونس فزعم أنه نون مضطرًا»[٧٠].

ولعل هذه الرواية تضعف من احتجاج ابن مالك بالبيت على جواز الجر؛ لأنه إذا جاز أن يحمل على وجه سائغ في العربية؛ فقد سقط الاحتجاج به، كما يقول الأنباري[٧١]. وذكر الأنباري – أيضًا – أنّ الشيء إذا كان يحتمل وجوهًا متعددة من الاحتمالات بطل الاحتجاج به، فلا يكون فيه حجة[٧٢].

وقد رد بعض النحويين ما ذهب إليه ابن مالك بأن هذا من الشاذ الذي لايقاس عليه[٧٣].

ثامنًا: أورد ابن مالك بعضًا من الأحاديث الشريفة التي جاء فيها حرف الجر محذوفًا، يقول: «وفي صحيح البخاري قول النبي صلى الله عليه وسلم «صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمسٍ وعشرين ضعفًا» على تقدير الباء، ومثله من جامع المسانيد على أحد الوجهين قول النبي صلى الله عليه وسلم: «خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجل ثلاثٍ» على أن يكون المراد المحجل في ثلاث»[٧٤].

وهذا الرأي لابن مالك عليه عدة ملاحظات:

أولاً: بالنسبة للحديث الأول، فلم أعثر عليه – بعد البحث الطويل – في صحيح البخاري، ولم أعثر على رواية الجر هذه فيما طالعت من كتب الحديث، بل الرواية جاءت بالنصب "خمسًا وعشرين"[٧٥]. ورواية الجر – كذلك – لا تتوافق وقواعد النحو؛ حيث إن تمييز العدد مذكر "ضعفًا" فحق صدر العدد أن يكون مؤنثًا "خمسة"، وهي الرواية التي جاءت في كتب الحديث الأصول[٧٦]، وإذا ثبتت رواية ابن مالك فلا يسع أحدٌ إلا أن يقبلها ويعمل بها، وقد تكون لغة عن العرب، والنبي – صلى الله عليه وسلم – كان يخاطب كل قبيلة بلغتها.

ثانيًا: وجه النصب هو الوجه الأقرب، ولا يحتاج إلى التقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى بالقبول من التقدير.

ثالثًا- أما الحديث الثاني فقد روي بالجر على ما ذكر ابن مالك في بعض كتب الحديث(٧٧)، لكنه روي – أيضًا – بالنصب(٧٨)، وهو الوجه الأقرب إلى روح اللغة؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل ولا تقدير. وهناك رواية بالألف واللام (الثلاث) (٧٩)، وهي لا تسعف صاحب المذهب.

تاسعًا: حكى سيبويه في الكتاب الجر بحرف جر محذوف في قول بعض العرب: فهلا دينارٍ، يقول: «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: ألا طعامَ ولو تمرًا، كأنك قلت: ولو كان تمرًا، وأتني بدابة ولو حمارًا، وإن شئت قلت: ألا طعامَ ولو تمرٌ، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمر، ولو سقط إلينا تمرٌ، وأحسن مايضمر منه أحسنه في الإظهار. ولو قلت: ولو حمار، فجررت كان بمنزلة في إنْ. ومثله قول بعضهم: إذا قلت: جئتك بدرهم: فهلا دينارٍ»(٨٠).

والذي يراه الباحث أن لا فرق من حيث المعنى بين الجر والنصب؛ لأن الاختلاف يرجع إلى عادات لهجية سمعها سيبويه من قبائل العرب، وهو جارٍ مجرى الأعم الغالب في لغة العرب.

عاشرًا: حكى الأخفش" في المسائل أنه يقال: مررت بزيد، فتقول: أزيدِ بن عمرو»(٨١).

أحد عشر: حكى يونس بن حبيب قول العرب: مررت برجل صالح وإنْ لاصالحٍ فطالحٍ، وأجاز امرر بأيهما أفضل إن زيد وإن عمرو، وقد جعله سيبويه

قبيحًا ضعيفًا، يقول: «ومن ذلك أيضًا قولك: مررت برجل صالح، وإن لا صالحا فطالحٌ، ومن العرب من يقول: إن لا صالحًا فطالحًا، كأنه يقول: إن لا يكن صالحًا فقد لقيته طالحًا.

وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح، وهذا قبيح ضعيف؛ لأنك تضمر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إن في قولك: إن لا يكن صالحًا فطالح، ولا يجوز أن يضمر الجار»[٨٢].

الجر على التوهم

ورد الجر على التوهم قليلاً عن العرب، يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾(المنافقون١٠) فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيءٍ إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا»[٨٣]. ويقول أيضًا: «وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنَّهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرًا، يقولون: ما كنت؟ وكيف تكون؟ إذا أرادوا معنى مع. ومن ثم قالوا: أزمان قومي والجماعة؛ لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرًا، يقولون: أزمان كان وكان، وهذا مشبه بقول صرمة الأنصاري:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

ومثله قول الأخوص:

مشـــائيمُ ليســـوا مصـــلحين عشـــيرةً ولا ناعـــــبٍ إلا بـــــبين غرابـــــُها

فحملوه على ليسوا بمصلحين، ولست بمدرك»[٨٤].

وقد جعله ابن مالك مقيسًا: «وقد يجر بحرف محذوف في غير ما ذكر مقيسًا ومسموعًا، فالمقيس نحو: بكم درهم، ولا سابقٍ شيئًا»[٨٥].

ويقول السيوطي: «ويجوز العطف على التوهم نحو: ليس زيد قائما ولا قاعد ٍبالجر على توهم دخول الباء في الخبر.

وشرطه، أي الجواز، صحة دخول العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرته، أي كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

بدا لي أنـي لسـت مـدركَ مـا مضـى ولا ســـابقٍ شـــيئًا إذا كـــان جائيـــا

وقول الآخر:

وما الحازم الشهم مقدامًا ولا بطلٍ»[٨٦].

ولكن ما ذهب إليه ابن مالك وغيره من النحاة في جعلهم الجر على التوهم جائزًا مقيسًا لا يستقيم للأسباب التالية:

أولاً: أنّ سيبويه نفسه قد وصف العطف على التوهم بالبعد والضعف في التأويل، يقول: «وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إنْ تركبـوا فركـوبُ الخيـل عادتُنـا أو تنـــزلون فإنَّـــا معشـــرٌ نـــزلُ

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا وكذا، لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئًا. وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أم أنتم نازلون..

وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بدا لي أنـي لسـت مـدركَ مـا مضـى ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيـا

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابقٍ شيئا»[٨٧].

ثانيًا: أن سيبويه قد روى "ولا ناعبٍ" و"لا سابقٍ" بالنصب، يقول: «وقال زهير:

بدا لي أنـي لسـت مـدركَ مـا مضـى ولا سـابقًا شـيئًا إذا كـان جائيـا

وقال الأخوص الرياحي:

مشـائيمُ ليسـوا مصـلحين عشـيرةً ولا ناعبًـا إلا بـبين غرابـُها»[٨٨]

ومن المعلوم أن حذاق النحويين نصوا على أنه "إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به[٨٩]، كما نصوا على أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، لكن يبقى أن هذه روايات إذا ثبتت عن العرب قبلناها وعملنا بها، مع إقرارنا بأن هناك رواية أولى من الأخرى؛ لأنها أكثر شيوعًا وشهرة وتوافقًا مع قواعد النحاة.

ثالثًا: أن سيبويه وصف رواية "ولا سابقٍ" بالجر بالغلط والرداءة، وهذا دليل على ضعف الجر على التوهم، يقول سيبويه: «وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون: ادعِهْ من دعوتُ، فيكسرون العين، كأنَّها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنَّها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت

الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رد يا فتى. وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لي أنـي لسْـتُ مـدركَ مـا مضـى ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيـا»[٩٠]

ويقول أيضًا: «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا»[٩١]

وأحسب أن سيبويه يقصد بـ(الغلط) التوهم، والتوهم لا يعتمد في العمل عند النحويين.

رابعًا: أنَّ بعض النحويين لم يقبلوا ما ذهب إليه ابن مالك حين جعل الجر على التوهم مقيسًا، ونصّوا على أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول ابن عقيل: «ومثل له المصنف ببيت زهير:

بدا لي أنـي لسـت مـدرك مـا مضـى ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيـا

أي ولا بسابق، وهذا من عطف التوهم، وهو لا ينقاس»[٩٢].

ويقول أبو حيان: «وعند أصحابنا أنّ قوله:

لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا

من باب العطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس»[٩٣].

العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض

اختلف البصريون والكوفيون في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فأجاز الكوفيون ذلك من غير تقدير، يقول الأنباري: «ذهب

الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيد»[٩٤].

وقد استدل الكوفيون بما ورد في السماع في القرآن الكريم وكلام العرب، فمن القرآن الكريم قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(البقرة ٢١٧) إذ عطف "المسجد الحرام" على الضمير المخفوض في "به" وكذلك الأمر في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ (النساء ١) في قراءة حمزة الزيات بخفض "الأرحام" عطفًا على الضمير المخفوض في "به"[٩٥].

أما الشعر فقد استشهدوا بما جاء عند سيبويه في كتابه.

أمّا البصريون فقد منعوا العطف على الضمير المخفوض مباشرة؛ لأنَّ ذلك من الأصول المرفوضة والمستقبحة لديهم، حيث جعله سيبويه خاصًّا بالشعر، يقول: «وقد يجوز في الشعر:

آبـــك أيّـــه بـــيَ أو مُصـّـــدّرِ مـــن حُمُـــر الجِلّـــة جـــأبٍ حشْـــورِ

وقال الآخر:

فـــاليوم قربـــت تهجونـــا وتشـــتمنا فاذهـبْ فمـا بِـك والأيـامِ مـن عجـبِ»[٩٦]

أما أبو علي الفارسي فجعله ضعيفًا في القياس قليلًا في الاستعمال، يقول: «وأمّا من جرّ "الأرحام" فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن»[٩٧].

وقد أوّل البصريون ما ورد مخفوضًا بالعطف على الضمير المخفوض، حيث قدروا عاملًا محذوفًا يجر الاسم الظاهر المخفوض، وبـهذا تصح لهم قاعدتُهم النحوية

التي تمنع عطف الظاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض، يقول الأنباري عن ما استدل به الكوفيون كقراءة حمزة الزيات: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ (النساء ١): «وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ فلا حجة لهم فيه من وجهين:

أحدهما: أنَّ قوله "والأرحام" ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المخفوض، وإنّما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء ١).

والوجه الثاني: أنَّ قوله "والأرحام" مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلال الأولى عليها»[٩٨].

ويقول أيضًا عن قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

« وأما قول الشاعر:

..... فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

فلا حجة فيه أيضًا؛ لأنّه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في "بك"»[٩٩].

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه أهل الكوفة هو الراجح؛ لأن السماع عن العرب يدعمه ويقويه، أما ما ذهب إليه أهل البصرة من التأويل والتقدير فلا يستقيم؛ لأن الأصل حمل النص على ظاهره من غير تأويل، يقول أبو حيان: «... لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره»[١٠٠].

ويقول أيضًا: «ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر لا يكون إلا بمرجح»[١٠١].

من آثار إضمار حرف الجر

لعل من المفيد أن نتناول بالذكر بعض القضايا المهمة التي لها صلة قوية بهذا البحث، وتمثل آثارًا من آثار إضمار حرف الجر.

(١)

النصب على نزع الخافض

قد ينصب الاسم بعد إضمار حرف الجر، وهو ما يسميه بعض النحويين بالنصب على نزع الخافض، وهل يقاس عليه أو يقتصر على ما ورد دون القياس عليه، وهو على أنواع هي:

أولًا: حذف حرف الجر مع الفعل "مرّ":

جوز الكوفيون حذف حرف الجر ونصب الاسم بعده مستدلين بقول جرير:

تَمُرّونَ الدّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا كَلامُكُمُ عليَّ إذًا حَرامُ

يقول ابن يعيش: «ولو قلت: عجبت زيدًا، أو مررت جعفرًا، أو ذهبت محمدًا لم يجز ذلك، لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء، على أنَّ ابن الأعرابي قد حكى عنهم: مررت زيدًا، كأنَّه أعمله بحسب اقتضائه، ولم ينظر إلى الضعف، وهو قليل شاذ، وأنشدوا:

تَمُرّونَ الدّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا كَلامُكُمُ عليَّ إذًا حَرامُ»[١٠٢]

وما ذهب إليه أهل الكوفة فيه نظر من وجهين:

أولاً: إنّ رواية الديوان ليست كما أنشده الكوفيون، فقد وجدته في ديوانه على النحو التالي:

أتمضـــون الرســـوم ولا تُـــحيَّى كلامُكـــم علـــي إذن حـــرامُ[١٠٣]

كما أنَّ الأخفش ردّ رواية الكوفيين ومذهبهم، فقد نقل عنه البغدادي قوله: «فأمَّا قول جرير وإنشاد أهل الكوفة، وهو قوله:

تمـــرونَ الـــديارَ ولمْ تَعُوجُـــوا كلامُكُـــمُ علـــيَّ إذًا حَـــرامُ

ورواية بعضهم له:

أتمضُونَ الدّيارَ ولم تَحَيّا

فليستا بشيء، لما ذكرت لك، والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة، أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال: قرأت على عمارة بن عقيل بن جرير:

مررْتُمْ بالدّيارِ ولم تَعُوجُوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة»[١٠٤].

ثانيًا: النصب على نزع الخافض بعد اختار وأمر...:

ورد عن العرب أسماء نصبت بعد حذف الجر، يقول سيبويه: «وقال عمرو بن معد يكرب:

أمرتُـكَ الخـيرَ فافعـلْ مـا أُمـرتَ بـه فقـد تركْتُـكَ ذا مـالٍ وذا نشـبِ

وإنما فُصِّلَ هذا أنّها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلانًا من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بـهذه العلامة وأوضحته بـها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل. ومثل ذلك قول المتلمس:

آليـتُ حـبَّ العـراق الـدهرَ أطعمـه والحـبُّ يأكلـه في القريـة السـوسُ

يريد: على حبّ العراق.

وكما تقول: نبئت زيدًا يقول ذاك، أي عن زيد. وليست عن وعلى هاهنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الفتح ٢٨)، وليس بزيد؛ لأنَّ عن وعلى لا يفعل بـها ذاك، ولا بمن في الواجب...

ومنه قول الفرزدق:

منّـا الـذي اخـتير الرجـالَ سماحـةً وجـودًا إذا هـبَّ الريـاحُ الزعـازع«[١٠٥]

ويقول ابن الشجري: «ومما حذفوا منه الباء فعاقبها النصب قولهم: أمرتك الخير، قال:

أَمَرْتُـكَ الخَيْـرَ فَافْعَـلْ مَـا أُمِـرْتَ بِـهِ فَقَـدْ تَرَكْتُـكَ ذا مَـالٍ وذا نَشَـبِ»[١٠٦]

ويقول البغدادي: «وأنشد الرضي، وهو الشاهد الثامن بعد السبعمائة، وهو من شواهد سيبويه:

وَمِنَّا الَّذِيْ اُخْتِيْرِ الرّجَالَ سَمَاحَةً

على أنّ "الرجال" منصوب بنزع الخافض، والأصل: من الرجال، وهو المفعول الثاني المقيد بحرف الجر لاختار، فإنه يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، والمفعول الأول هنا نائب الفاعل، وهو الضمير العائد إلى الذي في اختير.

وهذا الحذف كثير الاستعمال؛ ولهذا قال الشارح المحقق: وكذا يحذف من المفعول الثاني، والإشارة لقوله سابقًا.

وأمَّا كثرة الاستعمال، فقال سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين: إن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدَّى إلى الثاني، ومن ذلك: اخترت الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله تعَالَىٰ:﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ (الأعراف ١٥٥)، وسميته زيدًا، ومنه قول الشاعر:

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحصيه

وقال عمرو بن معد يكرب:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به

وهذه أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، وليس أستغفر الله ذنبًا وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعًا، وإنما يتكلم به بعضهم، فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحروف الإضافة«(١٠٧)

وما قاله النحاة في هذه المسألة فيه نظر من وجهين:

أولاً: أنَّ هناك أفعالًا يجوز معها ورود حرف الجر وحذفه قياسًا مطردًا كـ: دعا وسمى وكنى، وشكر ونصح، فقد ورد السماع بحرف الجر وبدونه، لكنّ النحويين ضموا إليها أفعالًا وردت في أبيات قليلة نادرة، وهي: "استغفر" و"اختار" و"آلى" فجعلوهما بابًا واحدًا، يقول ابن السراج: «واعلم أنَّ من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في

اللفظ، وحقه أن يتعدى بحرف جر، إلا أنّهم استعملوا حذف حرف الجر فيه. فيجوز فيه الوجهان من الكلام، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ (الأعراف ١٥٥)، وسميته زيدًا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ألا ترى أنَّك تقول: اخترت من الرجال وسميته بزيد، وكنيته بأبي عبدالله»[١٠٨].

ويقول أبو حيان: «وقد يكون الفعل الواحد لازمًا ومتعديًا بنفسه، نحو: فغر فاه، أي فتحه، وفغر فوه، أي انفتح، ومتعديًا بنفسه تارة وبحرف جر نحو: شكرت زيدًا وشكرت لزيد، وكذلك نصحت،...، وزعم ابن درستويه أن نصح يتعدى لواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجر»[١٠٩].

ثانيًا: أنَّ حذف حرف الجر وتعدية الفعل أمر مقصور على السماع، يقول ابن السراج: «واعلم أنَّه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل، إنّما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعًا عنهم»[١١٠].

ويقول الأستاذ عباس حسن: «وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب، حذف فيها حرف الجر، ونصب مجروره بعد حذفه، منها: "تمرون الديار" بدلاً من: تمرون بالديار، ومنها: "توجهت مكة، وذهبت الشام"، بدلاً من: توجهت إلى مكة، وذهبت إلى الشام...، فهذه كلمات منصوبة على نزع الخافض، كما يقول النحويون، والنصب به سماعي- على الأرجح المعول عليه- مقصور على ما ورد منها منصوبًا مع فعله الوارد نفسه، فلا يجوز في الرأي الصائب أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التي وردت معه مسموعة عن العرب، كما لا يجوز في كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل الذي وردت معه مسموعة، أي: أنَّ هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع

الخافض لا يجوز القياس عليها، فهي مقصورة على أفعالها الخاصة بها، وأفعالها مقصورة عليها، ولولا هذا لكثر الخلط بين الفعل اللازم والفعل المتعدي وانتشر اللبس والإفساد المعنوي وفقدت اللغة أوضح خصائصها، وهو التبيين، وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التي لا تداخل فيها ولا اختلاط»[١١١]

ثالثًا: إضمار حرف الجر مع (أنَّ) و(أَنْ):

ذكر سيبويه حذف حرف الجر في باب أنّ المفتوحة، يقول: «تقول: جئتك أنّك تريد المعروف، إنّما أراد: جئتك لأنّك تريد المعروف، ولكنّك حذفت هاهنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأغفر عوراء الكريم إدخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون ٥٢)، فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنّه قال: ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون.... وقال سبحانه وتعالى: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾ (القمر ١٠)، وقال: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ (هود ٢٥)، إنّما أراد: بأني مغلوب، وبأني لكم نذير مبين، ولكنه حذف الباء»[١١٢].

وقد عزا ابن يعيش هذا الحذف عند العرب إلى التخفيف، يقول: «وقد كثر حذفها مع أنْ الناصبة للفعل وأنَّ المشددة الناصبة للاسم، نحو: أنا راغب في أن ألقاك، ولو قلت: أن ألقاك من غير حرف جر جاز، وكذلك تقول في المشددة: أنا حريص في أنك تحسن إليَّ، ولو قلت: أنك تحسن إلي من غير حرف جر جاز، ولو صرحت بالمصدر فقلت: أنا راغب في لقائك وحريص في إحسانك إلي لم يجز حذف حرف

الجر، كما جاز مع أن وأنَّ؛ لأنَّ أن وما بعدها من الفعل وما يتعلق به والاسم والخبر ومتعلقاته بمعنى المصدر فطال فجوزوا معه حذف حرف الجر تخفيفًا، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة، نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان ٤١)، ولم يجوزوا مع المصدر المحض فاعرفه»[١١٣].

واختلف النحاة في موضع المصدر بعد حرف الجر، يقول أبوحيان: «وإذا حذف حرف الجر من "أن وأنَّ" ففي كتاب سيبويه النص عن الخليل أن موضعه نصب، واتفق ابن مالك وصاحب البسيط على أنَّ مذهب الكسائي أنه جر، وأن الفراء قال هو في موضع نصب، قال في البسيط: أكثر النحويين على أنه في موضع نصب»[١١٤].

وقد حذف حرف الجر "إلى" مع " أن" كثيرًا، حتى جعله بعض النحويين قياسًا مطردًا، يقول أبو حيان في قوله تَعَالَىٰ:﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ (البقرة ٢١٠): «ينظرون هنا معناه ينتظرون، تقول العرب: نظرت فلانًا: انتظرته، وهو لا يتعدى لواحد بنفسه إلا بحرف الجر...، ومفعول "ينظرون" هنا هو ما بعده، أي ما ينتظرون إلا إتيان الله، وهو معدى بإلى، لكنها محذوفة، والتقدير: هل ينظرون إلا إلى أن يأتيهم الله، وحذف حرف الجر مع "أن" إذا لم يلبس قياس مطرد، ولا لبس هنا، فحذفت: إلى»[١١٥].

وقد تابع الأستاذ عباس حسن أبا حيان في أن حذف حرف الجر مع المصدر المؤول جائز إذا أمن اللبس، يقول: «ولابد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر»[١١٦].

وقد ورد حرف الجر "عن" محذوفًا في القرآن، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ ﴾ (النساء ٩٠)، يقول الزمخشري: «"أن يقاتلوكم" عن أن يقاتلوكم أو كراهية أن يقاتلوكم»[١١٧].

ومن هذا قوله تَعَالَىٰ:﴿ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ ﴾ (المائدة ٣١)، وقوله تَعَالَىٰ:﴿ قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ﴾ (الأنعام ٥٦) وقوله

تَعَالَىٰ:﴿ أَنَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ (هود ٦٢) وحذفت اللام مع "أن" في آيات كثيرة منها قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ﴾ (المائدة ٢)، يقول الزمخشري: «"أن صدوكم" بفتح الهمزة متعلق بالشنآن بمعنى العلة، والشنآن شدة البغض...، والمعنى: ولا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداء، ولا يحملنكم عليه»[١١٨].

ومنه قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴾ (مريم ٩٠-٩١)، وكذلك قوله تَعَالَىٰ:﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ ﴾ (غافر ٢٨)، يقول الزمخشري: «"أن يقول:" لأن يقول»[١١٩]، ويقول العكبري: «"أن يقول": أي لأن يقول»[١٢٠]، وقد حذف حرف الجر "الباء" في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تَعَالَىٰ:﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾ (آل عمران ١٢٢)، يقول العكبري: «وكذلك قوله تَعَالَىٰ:﴿ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾ (المائدة ١١): "أن يبسطوا" أي بأن يبسطوا»[١٢١].

وهذا ما جعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمه يجيز هذا الحذف عند أمن اللبس، يقول: «يجوز حذف حرف الجر مع "أن" و"أنّ" عند أمن اللبس، وهذا الحذف كثير جدًّا في القرآن تجاوز أضعاف ما صرح معه بحرف الجر»[١٢٢].

(٢)

العطف على عاملين

يمنع أكثر النحويين ما يؤدي إلى العطف على عاملين، سواء أكان أحدهما مجرورًا أم لم يكن، ويخرجون ما جاء من ذلك على تقدير عامل محذوف، يقول

سيبويه: «وتقول: ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل، فقلت: ولا كل بيضاء. قال الشاعر أبو دواد:

أكـــلَّ امـــرئٍ تحســـبينَ امـــرأ ونـــارٍ توقَّـــدُ بالليـــل نـــارا

فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب»(١٢٣)

ويقول المبرد: «فأما قول الشاعر:

فلـــيس بمعـــروف لنـــا أن نردهـــا صـــحاحًا ولا مســـتنكر أن تُعقـــرا

... ولو قلت في (ليس) خاصة: ولا مستنكرًا أن تعقرا، على الموضع كان حسنًا؛ لأن (ليس) يقدم فيها الخبر، فكأنك قلت: ليس بمنطلق عمرو ولا قائمًا بكر، على قولك: وليس قائمًا بكر.

وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما الباء وليس، فكأنك قلت: زيد في الدار والحجرة عمرٌو، فتعطف على "في" والمبتدأ»(١٢٤)

وقد علل ابن السراج هذا المذهب بأن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيد وعمرو، فالواو أغنت عن إعادة "قام" فقد صارت ترفع، كما يرفع "قام"، وكذلك إذا عطفت على منصوب، نحو قولك: إن زيدا منطلق وعمرا، فالواو نصبت كما نصبت إن، وكذلك الخفض إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، فالواو جرت كما جرت الباء، فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب لكنت قد أحلت»(١٢٥).

أما أبو الحسن الأخفش فقد نسب إليه جواز العطف على عاملين مختلفين بشرط أن يكون أحدهما مجرورا، وألا يقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور، يقول ابن السراج: « قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مر زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا، واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه مر زيد بعمرو وبكر خالد»[١٢٦]، ويقول الرضي الأستراباذي: «واعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو: دخل زيد إلى الدار وبكرٌ خالدٍ»[١٢٧].

ومن الشواهد التي تعضد مذهب الأخفش:

أولًا: قوله تعالى:﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٥ ﴾ (الجاثية ٣-٥)، ففي هذه الآية عطف على عاملين، يقول الزمخشري: «وأما قوله: (آيات لقوم يعقلون) فمن العطف على عاملين، سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما: إن وفي أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في (اختلاف الليل والنهار) والنصب في (آيات). وإذا رفعت فالعاملان الابتداء و(في) عملت الرفع في (آيات) والجر في (واختلاف)، وقرأ ابن مسعود: وفي اختلاف الليل والنهار، فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لا مقال فيه، وقد أباه سيبويه، فما وجه تخريج الآية عنده؟ قلت: فيه وجهان عنده، أحدهما: أن يكون على إضمار (في) والذي حسنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها، ويعضده قراءة ابن مسعود، والثاني: أن ينتصب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفًا على ما قبله أو على التكرير»[١٢٨].

ثانيًا: قول الأعور الشني:

هـــوّن عليـــك فـــإن الأمـــور بكـــف الإلـــه مقـــاديرها

فلـــيس بآتيـــك منـــهيها ولا قاصـــرٍ عنـــك مأمورهـــا

حيث عطف الشاعر بالواو على عاملين مختلفين، وهما "ليس" و"الباء". ولكن المانعين ردوا مذهب الأخفش، يقول الجرجاني: «وليس في قولك: ليس زيد بخارج ولا ذاهب أخوه عطف على عاملين؛ لأن أخوه يرتفع بذاهب، فلا يحتاج إلى عطفه إلى عطفه على زيد»(١٢٩)

ثالثًا: قول أبي دواد:

أكـــل امـــرئ تحســـبين امـــرأ ونـــارٍ توقـــد بالليـــل نـــارا

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه جمهور النحويين، على الرغم من أنه يؤدي إلى القول بعمل حرف الجار المحذوف، هو الراجح، يقول ابن مالك: «إن الوجه في استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل..، وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين، فإنه مختلف فيه، والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى، وأيضًا فإن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد فلا يجوز، كما لا يجوز ما هو بمنزلته»(١٣٠).

الخاتمة

بعد استعراض مواضع تقدير حروف الجر عند النحاة، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولاً: أنَّ حذف حرف الجر وبقاء عمله من الأصول المرفوضة عند النحويين؛ لأنّ حروف الجر لا تعمل محذوفة في الفصيح من كلام العرب.

ثانيًا: يلجأ النحويون إلى القول بعمل حرف الجر المحذوف؛ للمحافظة على الأصول والقواعد النحوية التي وضعوها، كما في تقدير حرف الجر المحذوف في الاسم الظاهر المجرور بالعطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض، فقد قالوا بالجار المحذوف تجنبًا من العطف على الضمير.

ثالثًا: يقدر النحويون حرف الجر المحذوف عندما لا يكون في التركيب عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، كما هو الأمر في العامل في المضاف إليه، فقد أدرك النحويون أن لا عامل في هذا التركيب؛ ولذا قدروا حرف الجر المحذوف؛ لئلا يبقى معمول بلا عامل.

رابعًا: يعمد النحويون إلى تقدير حرف الجر المحذوف في التراكيب المخالفة للقاعدة النحوية، كما هو الأمر في الجر على التوهم، فقد جاء الاسم مخالفًا لما قبله، ولا عامل موجودًا ليعمل في الاسم المجرور، فلم يبق إلا القول بوجود جار محذوف.

خامسًا: يقدر النحويون حرف الجر المحذوف تجنبًا من العطف على عاملين أحدهما مجرور؛ لأن حرف العطف ينوب مناب عامل واحد عند النحويين، ولذا فإن تقدير حرف الجر في مثل: مر زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ، مستحسن.

سادسًا: من الأسباب التي أدت إلى القول بعمل حرف الجر المحذوف الاختصاص، فنحاة البصرة يرون أن العامل لا يصح أن يعمل إلا إذا كان مختصًّا إمّا بالأسماء وإمّا بالأفعال؛ ولذا قدروا "ربَّ"محذوفة بعد "واو رُبَّ" وفائها وبعد "بل".

سابعًا: يقدر النحاة حرف الجر عندما يؤدي الأمر إلى أن يجتمع عاملان على معمول واحد، كما في قول العرب: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟ فقد قدر النحاة حرف الجر فرارًا من هدم هذا الأصل الهام عندهم.

الهوامـش والتعليقات:

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص٧٥.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٧ المسألة ٧٩.
(٣) شرح الرضي ٤/ ٥٣.
(٤) شرح المفصل ١/ ١٠٨.
(٥) الكتاب ٢/ ١٦٢.
(٦) أسرار العربية ١٣٩.
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥٨ المسألة ٧٧.
(٨) الكتاب ٢/ ١٦٤.
(٩) السابق ٢/ ١١٥.
(١٠) السابق ٢/ ١٦٠.
(١١) المقتضب ٣/ ٥٧.
(١٢) لم أجد هذا الرأي للزجاج فيما بين يديَّ من كتبه.
(١٣) شرح الرضي ٣/ ١٥٥.
(١٤) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٢٢.
(١٥) الإنصاف ١/ ١٨٧ المسألة ٢٣.
(١٦) الإنصاف ١/ ٤٨ المسألة ٥.
(١٧) الكتاب ٢/ ١٦١.
(١٨) راجع مثلاً: المقتضب ٣/ ٥٧، الأصول في النحو ١/ ٣١٧-٣١٨، والمفصل بشرح ابن يعيش ٤/ ١٣٤، وغير ذلك.
(١٩) معاني الفراء ١/ ١٦٨.
(٢٠) شرح الرضي ٣/ ١٥٥.
(٢١) ينظر: الهمع ٤/ ٨٢.

(٢٢) ينظر: شرح الرضي ٣/ ١٥٥.
(٢٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٤٠.
(٢٤) شرح الرضي ٤ / ٢٩٧.
(٢٥) الكتاب ٣/ ٤٩٨.
(٢٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٧٧ المسألة ٥٥.
(٢٧) ينظر: شرح الرضي ١/ ٣٠٣ و ا/ ٥١٧.
(٢٨) الإنصاف ١/ ٣٧٦ المسألة ٥٥.
(٢٩) السابق ١/ ٣٧٦ المسألة ٥٥.
(٣٠) السابق ١/ ٣٧٧ المسألة ٥٥.
(٣١) السابق ١/ ٣٨١ المسألة ٥٥.
(٣٢) المحصول ٢/ ٧١٠.
(٣٣) شرح الرضي ٤/ ٥٣.
(٣٤) شرح ابن عقيل ٢/ ٤٠.
(٣٥) مغني اللبيب ١٨٢.
(٣٦) شرح الرضي ٤/ ٢٩٨.
(٣٧) مغني اللبيب ٢١٣.
(٣٨) السابق ١٥٢.
(٣٩) الكتاب ٢/ ١٦٢، ١٦٣.
(٤٠) السابق ٢/ ١٦٤.
(٤١) السابق ١/ ٤٢٠.
(٤٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠١.
(٤٣) الهمع ٤/ ٢٦٥.
(٤٤) ينظر: السابق ٥/ ٨٣.

(٤٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠.

(٤٦) شرح المفصل ٢/ ١١٧.

(٤٧) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠١.

(٤٨) شرح المفصل ٢/ ١١٧.

(٤٩) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٦ المسألة ٩٢.

(٥٠) سنن الترمذي ٥/ ٤٧، حديث رقم ٢٦٨٠. وسنن النسائي ٢/ ٤٨٩، حديث رقم ٤٢٩١.

(٥١) شرح التسهيل ٣/ ٢٢١ وما بعدها.

(٥٢) الإنصاف ١/ ٢٤٩ المسألة ٣٠.

(٥٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٢١ وما بعدها.

(٥٤) شرح الرضي ٤/ ٢٩٥.

(٥٥) الإنصاف م٥٥ ١/ ٣٧٨.

(٥٦) الكتاب ٢/ ١٦٤.

(٥٧) الإنصاف ٢/ ٤٥٦ المسألة ٦٣.

(٥٨) الكتاب ٢/ ١٦٠.

(٥٩) شرح الرضي ٤/ ٢٩٦.

(٦٠) المقتضب ٢/ ٣٣٥.

(٦١) شرح الرضي ٤/ ٢٩٥.

(٦٢) السابق ٤/ ٢٩٦.

(٦٣) الكتاب ٢/ ١٦١.

(٦٤) الكتاب ٢/ ٣٠٢.

(٦٥) الكتاب ٣/ ٤٩٩.

(٦٦) الهمع ٤/ ٢٢٥.

(٦٧) شرح التسهيل ٣/ ١٩٣.

(٦٨) خزانة الأدب ٩/ ١١٣.

(٦٩) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(٧٠) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(٧١) الإنصاف ١/ ٦٠ المسألة ٨.

(٧٢) الإنصاف ٢/ ٥٧٧ المسألة ١٠٤.

(٧٣) ينظر: المساعد ٢/ ٣٠٠.

(٧٤) شرح التسهيل ٣/ ١٩٣.

(٧٥) ينظر: خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد السنن ٢/ ٦٤٨، حديث (٢٢٣٤). وكنز العمال ٧/ ٥٦١، حديث (٢٠٢٥٦).

(٧٦) ينظر: المسند للإمام أحمد ٦/ ٣٦، حديث (٣٥٦٧). وصحيح البخاري ١/ ٢٣٢، حديث (٦٢٠).

(٧٧) ينظر: المسند للإمام أحمد ٣٧/ ٢٥٣، حديث (٢٢٥٦١).

(٧٨) ينظر: صحيح ابن حبان ١٠/ ٥٣١، حديث (٤٦٧٦).

(٧٩) ينظر: كنز العمال ١٢/ ٣٢٧، حديث (٣٥٢٤٠).

(٨٠) الكتاب ١/ ٢٦٩.

(٨١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(٨٢) الكتاب ١/ ٢٦٢.

(٨٣) الكتاب ٣/ ١٠٠

(٨٤) السابق ١/ ٣٠٦.

(٨٥) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(٨٦) الهمع ٥ / ٢٧٩.

(٨٧) الكتاب ٣/ ٥١.

(٨٨) الكتاب ١/ ١٦٥.

(٨٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦٠.

(٩٠) الكتاب ٤/ ١٦٠.
(٩١) الكتاب ٢/ ١٥٤.
(٩٢) المساعد ٢/ ٣٠٠.
(٩٣) الارتشاف ٢/ ٤٧٢.
(٩٤) الإنصاف ٢/ ٤٦٣ المسألة ٦٥.
(٩٥) ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٢٦.
(٩٦) الكتاب ٢/ ٣٨١.
(٩٧) الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٢١.
(٩٨) الإنصاف ٢/ ٤٦٧ المسألة ٦٥.
(٩٩) الإنصاف ٢/ ٤٧٢ المسألة ٦٥.
(١٠٠) البحر المحيط ١/ ٣٠٨.
(١٠١) السابق ٢/ ٢٥٨.
(١٠٢) شرح المفصل ٨/ ٨.
(١٠٣) ينظر: ديوان جرير ٢/ ٢٧٨.
(١٠٤) خزانة الأدب ٩/ ١٢١.
(١٠٥) الكتاب ١/ ٣٨، ٣٩.
(١٠٦) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٣.
(١٠٧) خزانة الأدب ٩/ ١٢٣-١٢٤.
(١٠٨) الأصول لابن السراج ١/ ١٧٨.
(١٠٩) الارتشاف ٣/ ٥٠.
(١١٠) السابق ١/ ١٨٠.
(١١١) النحو الوافي ٢/ ١٥٩ وما بعدها.
(١١٢) الكتاب ٣/ ١٢٦، ١٢٧.

(١١٣) شرح المفصل ٨/ ٥٢.
(١١٤) الارتشاف ٣/ ٥١.
(١١٥) تفسير البحر المحيط ٢/ ١٣٢، ١٣٣.
(١١٦) النحو الوافي ٢/ ٥٣٥.
(١١٧) الكشاف ١/ ٥٤٧.
(١١٨) السابق ١/ ٦٠٢.
(١١٩) السابق ٤/ ١٦٢.
(١٢٠) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٨.
(١٢١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٦.
(١٢٢) دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٤٤٧.
(١٢٣) الكتاب ١/ ٦٥، ٦٦.
(١٢٤) المقتضب ٤/ ١٩٥.
(١٢٥) الأصول لابن السراج ٢/ ٦٩.
(١٢٦) الأصول لابن السراج ٢/ ٦٩.
(١٢٧) شرح الرضي ٢/ ٣٤٤.
(١٢٨) الكشاف ٤/ ٢٨٤.
(١٢٩) المقتصد ١/ ٤٣٩.
(١٣٠) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبوحيان الأندلسي: تحقيق/ مصطفى النماس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ.

٣- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٤- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي العلوي، تحقيق /محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبوالبركات الأنباري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، د. ت.

٦- البحر المحيط: أبوحيان الأندلسي، تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

٨- التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار الكتب العربية، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت.

٩- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٠- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبوبكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي وآخرين، دارالمأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر البغدادي، تحقيق/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

١٢- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: أبو يحيى النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمه، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

١٤- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق/ نعمان محمد أمين طه، دارالمعارف، الطبعة الثالثة.
١٥- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
١٦- سنن الترمذي (الجامع الصحيح): الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧- سنن النسائي الكبرى: النسائي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
١٨- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١٩- شرح الرضي على الكافية: الرضي الأستراباذي، تحقيق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، د. ت.
٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.
٢١- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
٢٢- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، تحقيق/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٣- صحيح البخاري: البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة وبيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٥- الكتاب: سيبويه، تحقيق/ عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.
٢٦- الكشاف: الزمخشري، ضبطه/ مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٢٧- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين الهندي، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٨- اللباب في علل الإعراب والبناء: أبوالبقاء العكبري، تحقيق/ غازي مختار وعبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٢٩- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.
٣٠- المحصول في شرح الأصول: ابن إياز البغدادي، تحقيق: شريف النجار.
٣١- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق / محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
٣٢- المسند: أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٣٣- معاني القرآن: الفراء، تحقيق / محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
٣٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق/ مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
٣٥- المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق/ كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م
٣٦- المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمه، لجنة إحياء التراث الإسلامي بمصر، ١٣٩٩هـ.
٣٧- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.
٣٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق/ عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.